



University of Zawia Journal of Educational  
and Psychological Sciences (UZJEPS)  
Volume 13, Issue 2, (2024), pp353-372, ISSN:3078-2899



## Knowledge Management and Its Role in Enriching Scientific Research and Achieving Sustainable Development

Jamal R Al-Zanati

Department of Psychology , Faculty of Education Zawia , University of Zawia  
Zawia, Libya

Email: [j.zanati@zu.edu.ly](mailto:j.zanati@zu.edu.ly)

*Received: 23-07-2024 / Accepted: 01-8-2024 / Available online: 30-12-2024/ DOI10.26629/uzjeps.2024.20*

### ABSTRACT

This research aims to identify the importance of knowledge management in enriching scientific research, revealing its role in achieving sustainable **development, and understanding the literature on knowledge management and its relationship to sustainable development. It also seeks to review studies that address knowledge management, scientific research, and sustainable development, as well as examine reports from the United Nations and other organizations relevant to the research topic.**

The research adopts a descriptive methodology to achieve its objectives and answer the questions posed. It links knowledge management with rigorous scientific research based on organized knowledge and its role in achieving sustainable development through intellectual enrichment and the review of previous studies (both direct and indirect) related to the research topic.

The findings indicate a weakness in the availability of the requirements for implementing knowledge management in Libyan universities, despite its importance in enriching scientific research. Knowledge management is considered the most significant indicator through which the progress of countries, organizations, and scientific and research institutions can be measured, as well as their ability to contribute effectively to sustainable development.

The research recommends adopting a national strategy that supports an executive plan to ensure a transition to a knowledge-based society to achieve economic and social growth and sustainable development. Additionally, it suggests establishing partnerships between universities, research and study centers, state institutions, and ministries to exchange information and scientific research results, as well as knowledge management to avoid failures, human errors, and natural disasters, thereby achieving development and sustainability

**Keywords:** Knowledge Management – Scientific Research – Sustainable Development.



## إدارة المعرفة ودورها في إثراء البحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة

جمال رحومه الزناتي

قسم علم النفس - كلية التربية الزاوية - جامعة الزاوية

الزاوية، ليبيا

Email: [j.zanati@zu.edu.ly](mailto:j.zanati@zu.edu.ly)

تاريخ النشر: 2024/12/30م

تاريخ القبول: 2024/8/01م

تاريخ الاستلام: 2024/7/23م

### الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحديد أهمية إدارة المعرفة في إثراء البحث العلمي، والكشف عن دورها في تحقيق التنمية المستدامة، والتعرف على أدبيات إدارة المعرفة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، والاطلاع على الدراسات التي تناولت إدارة المعرفة والبحث العلمي والتنمية المستدامة، وكذلك الاطلاع على بعض تقارير منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى التي تمس موضوع البحث في إحدى جوانبه، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي لتحقيق أهدافه والإجابة عن التساؤلات، وتم الربط بين إدارة المعرفة والبحث العلمي الرصين المعتمد على المعرفة المنظمة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاثراء المعرفي والاطلاع والاستفادة من الدراسات السابقة (المباشرة، وغير المباشرة) في موضوع البحث.، وقد أظهرت النتائج: ضعف في توافر متطلبات تطبيق إدارة المعرفة بالجامعات الليبية بالرغم من أهميتها في إثراء البحث العلمي، وأن إدارة المعرفة تعد أهم مؤشر يمكن من خلاله أن تقيس مدى تقدم الدول والمنظمات والمؤسسات العلمية والبحثية، وقدرتها على الإسهامات الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة، وأوصى البحث بتبني استراتيجية وطنية تدعم خطة تنفيذية تضمن تحقيق التحول إلى مجتمع المعرفة للوصول إلى النمو الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة، وكذلك عقد شراكة بين الجامعات ومراكز البحوث والدراسات ومؤسسات الدولة والوزارات في تبادل المعلومات ونتائج البحوث العلمية، وإدارة المعرفة لتقادي الإخفاقات والأخطاء البشرية والكوارث الطبيعية لتحقيق التطور والاستدامة.

**الكلمات المفتاحية: إدارة المعرفة - البحث العلمي - التنمية المستدامة .**

### مقدمة:

من البديهي أن تحتل المعرفة مكانة بارزة في عصر التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وتطور وسائل الاتصال والتقدم العلمي الهائل، فالمعرفة والمعلومات والبيانات تعد اللبنة الأساسية التي يقوم عليها البحث العلمي، وعملية إدارة هذه المعارف والبيانات ونتائج البحوث والدراسات تعد اللبنة التي تستند عليها التنمية

بشكل خاص لتطوير الدول والمؤسسات والمنظمات، فهي عملية تسهل المشاركة بالمعرفة بين الأفراد والمنظمات والمجتمع وتؤسس لعملية التعلم المستمر، وتساعد الباحثين على الوصول الى المعلومات والبيانات ببسر وسهولة.

إن المتتبع للتطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تشهدها الدول المتقدمة، ما هو لا حصيلة الاهتمام بالمعرفة وتصنيفها وإدارتها وتوظيفها في البحث العلمي، إن تراجع بعض الدول في تدعيم البحث العلمي وتوظيف المعرفة من خلال تخزينها وإدارتها وتنظيمها للوصول إليها بسهولة، صنف من الدول المتأخرة في هذا العالم الذي لا يعترف إلا بقوة الاقتصاد المبني على المعرفة ونتائج البحث العلمي، ما جعل من موضوع إدارة المعرفة يطفو على السطح قضية مهمة وملحة لدعم البحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة ولقد كشف تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2023-2024) أن دولة ليبيا تحتل المرتبة (92) من أصل (193) دولة في دليل مؤشر التنمية البشرية، الأمر الذي يعد مؤشراً يستدعي من المسؤولين وصانعي القرار تنظيم وإدارة المخزون المعرفي والمعلومات والبحوث العلمية، والاهتمام بالبيانات والاحصاءات التي تنتج عن هذه البحوث، وتوظيفها لتحقيق تنمية مجتمعية أفضل. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2024)

لقد أدت المتغيرات المتسارعة التي حدثت في نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن، والتطور السريع في مجالات الاتصالات والمعلومات، المتمثلة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وظهور تطبيقات الذكاء الاصطناعي ووسائل الاتصال بجميع أنواعها، والتوجه نحو التنمية المستدامة والإقرار بدور مؤسسات البحث العلمي في بناء المعرفة، وتوظيف الحقائق والمفاهيم وتطوير المهارات، يستدعي من المؤسسات والمنظمات والدول الاهتمام بإدارة المعرفة للمساعدة في سهولة الوصول إلى المعلومات والبيانات وتوظيفها بالشكل الأمثل لتحقيق أهداف المجتمع في خلق تنمية مستدامة، والتغلب على الظواهر السلبية، وتجنب المجتمع الكوارث والحد من الفجوة العلمية والمعلوماتية بين الدول المتقدمة والنامية. وتؤكد دراسة (بوزيد، 2019) أن كلا من عمليات تشخيص المعرفة، وتوليد المعرفة، وتخزين المعرفة، ونشر المعرفة، تسهم في تطوير البحث العلمي عن طريق إدارة جيدة للمعرفة في الجامعات ومراكز البحوث من خلال تطبيق مجموعة من نماذج إدارة المعرفة في مجال البحث العلمي متمثلة في: الجامعات البحثية، ومراكز البحث إلى جانب ضرورة إدماج استراتيجيات ومداخل إدارة المعرفة في مختلف وظائف المؤسسات التعليمية والجامعات، وتحلّي هذه الأخيرة بمواكبة مستجدات عصر المعرفة.

لذا تكمن أهمية إدارة المعرفة في المؤسسات في الآتي:

- ✓ دعم ثقافة تطبيق إدارة المعرفة في بيئة المكتبات والمعلومات.
- ✓ عمل إطار دولي للاتصال المهني وفهم طبيعة وأهمية إدارة المعرفة.
- ✓ تتبع تطورات إدارة المعرفة والتعريف بتطبيقاتها العملية في المكتبات.

وإجمالاً يمكن القول إن حاجة المؤسسات والمكتبات بشتى أنواعها لتبني مفهوم إدارة المعرفة لم يعد ترفاً بل من الضروريات، نتيجة لما تواجهه من تحديات كبيرة بسبب الأزمات الاقتصادية، وتحديات التطورات التكنولوجية المتسارعة كالمكتبات الرقمية والبوابات الرقمية وغيرها. (جرجيس، 2014)

### مشكلة البحث

لقد تنامي دور إدارة المعرفة في الآونة الأخيرة وأصبحت عماد تقدم المنظمات والمؤسسات البحثية وإسهامها في تحول المجتمعات إلى الاقتصاد المعرفي، الذي صار يعرف بالاقتصاد الذي يؤكد على رأس المال الفكري، وعلى التنافس من خلال القدرات البشرية أكثر من العناصر التقليدية (الأرض، المال، العمل)، لقد بدأت تحتل مكانتها وتطورت إدارة المعرفة تطوراً فكرياً مهماً اليوم في عالم البحث العلمي، نظراً لإدراك المؤسسات والمنظمات أن المعرفة من دون إدارة ليست ذات نفع، فالمعرفة في غالبها ضمنية وتحتاج إلى الكشف عنها وتشخيصها، وإلى توليدها من جديد وتخزينها وتوزيعها ومن ثم إعادة استعمالها مرات عدة، فضلاً عن حاجتها إلى التمثيل بصورة منطقية لإظهار ما تحويه من دلالات. وهنا يأتي دور الإدارة التي تصوغ النظم والبرامج للكشف عن تلك المعرفة، إن الحقيقة التي ينبغي أن لا تغيب عن البال هي إن المشكلة في إدارة المعرفة على المستوى النظري كانت معروفة على مدى عقود، لكنها على مستوى التطبيق لم تكن معروفة إلا قبل بضع سنين، والحادثة في موضوع إدارة المعرفة انحسرت في الجانب التطبيقي، ذلك لأنه لم يأخذ مداه إلا في السنوات الأخيرة، وعلى هذا الأساس يبدو واضحاً مدى أهمية إدارة المعرفة ومدى الحاجة إليها، فقديماً كانت الأرض ورأس المال والعمل هي أبرز عناصر الإنتاج ومصادر الثروة الرئيسة، أما الآن فقد أصبحت إدارة المعرفة: هي مصدر الثروة الأول والأكثر أهمية وحيوية، فكل عصر ثروته، وثروة هذا العصر عصر العولمة وعالمية المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي إدارة المعرفة بلا منازع. (نعمة، 2011، ص46). وقد أكدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في تقرير المؤشرات المواضيعية لدور الثقافة والمعرفة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام (2015-2030) إلى أن وضع إطار واستراتيجيات جديد لقياس البيانات والمعلومات وجمعها أمراً أساسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويشدد على أهمية الآليات التي تحقق أهداف التنمية المستدامة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن أهمها توظيف الإحصاءات واستخدام البحث العلمي. (اليونسكو، 2020، ص7-12)

ووفقاً للإعلان العربي المقدم من مجلس الوزراء العرب لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عُقد في جنوب أفريقيا في عام (2002م)، فإن من أبرز المعوقات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي ضعف إمكانيات المؤسسات التعليمية والبحثية العربية، وتأخرها عن مواكبة مسيرة التقدم العلمي والتقني في العالم. (جامعة الملك عبد العزيز، 2006).

وتفتقر جامعاتنا ومراكز البحث في ليبيا إلى النماذج والاستراتيجيات لإدارة المعرفة وتخزين البيانات والمعلومات ومخرجات البحوث، وهذا ما أظهرته نتائج البحث الذي قامت به (المبروك، 2015م) بعنوان "مدى ممارسة عمليات إدارة المعرفة بالأكاديمية الليبية" حيث أشارت إلى أن هناك ضعف في توفر متطلبات تطبيق إدارة المعرفة بالجامعة، وأن هناك صعوبات ومعوقات تحول دون ممارسة إدارة المعرفة تتعلق بعناصر الثقافة التنظيمية والتكنولوجيا المستخدمة.

إن الاهتمام بالمعلومات والمعارف وتنظيمها وإدارتها في الوقت الحالي أصبح أكثر حاجة وإلحاحاً، بسبب التغيير المتسارع في ميداني التكنولوجيا والاتصالات، واضطرابات التغيير المناخي المستجد، والكوارث الطبيعية لاسيما في الآونة الأخيرة، وقد أوصى (بركة، 2020م) في بحث يهدف إلى التعرف على فلسفة إدارة المعرفة وتطويرها وأهميتها، بضرورة بناء قاعدة بيانات لحفظ المعلومات ومخرجات البحوث، والعمل على تفعيلها لخدمة البحث العلمي والتنمية بالمؤسسات التعليمية والبحثية. إن ما حدث في بلادنا في مدينة "درنة" (سبتمبر عام 2023م) من آثار الفيضانات (اعصار دانيال) يعد كارثة بكل المقاييس، ومع وجود بعض الدراسات والبحوث تهتم بمشكلات المجتمع إلا أن هذه المعرفة والمعلومات والبيانات والنتائج لاتصل أو لا يطلع عليها صانع القرار، نظراً للقصور الحادث في الاهتمام بتصنيف هذه البحوث وإهمال إدارة هذه المعلومات والمعارف وتبادلها بين مؤسسات الدولة، وتبقى هذه الدراسات والبحوث حبيسة الأدراج ومراكز البحوث والجامعات، والسبب قد يكون أن هذه المؤسسات لا تولي هذه البحوث والدراسات أي اهتمام، أو لفقدان الثقة بين المؤسسات البحثية والتعليمية ومنظمات ومؤسسات الدولة، أو للقصور في إدارة هذه المعارف والبيانات، ولنا على سبيل المثال لا الحصر في دراسة زميلنا من جامعة عمر المختار الباحث - خبير علوم المياه - (عبد الونيس عاشور) خير دليل على الفجوة المعرفية بالدولة الليبية، حيث حذر في دراسة له شهر (نوفمبر عام 2022م) من أن تكرار الفيضانات يهدد السدود المبنية على وادي مدينة درنة، وأوصى بإجراء أعمال الصيانة بشكل فوري، وهنا نحن لا نعترض على أمر الله وقضائه ولكن الله تعالى أمرنا بالعلم والتعلم لنعيش ونتعايش في هذه الأرض بسلام إلى يوم نلقاه سبحانه وتعالى.

إن الفجوة المعرفية تزداد اتساعاً بين دول العالم المتقدم في مجال إنتاج وإدارة المعرفة والدول النامية، حيث لا تملك هذه الدول - ومن بينها الدول العربية - الإمكانيات والوسائل ولا الاستراتيجيات والنماذج الأساسية لإنتاج وإدارة المعرفة، وقد توصلت دراسة (الخرابشة 2016) إلى أن درجة تطبيق أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية كانت متوسطة في مجال إدراك دور إدارة المعرفة، وكانت ضعيفة في باقي المجالات، وأن درجة تطبيقهم لفقرات إدارة المعرفة كانت ضعيفة، كما أثبتت دراسة (البطران، 2022) وجود علاقة تأثيرية معنوية بين إدارة المعرفة والتنمية البشرية المستدامة، كما أظهرت وجود دور ذي أثر معنوي على العلاقة التأثيرية بين كل من إدارة المعرفة والتنمية البشرية المستدامة، وهنا تظهر

أهمية إدارة المعرفة ودورها في ترسيخ وإرساء أبعاد التنمية المستدامة من خلال تدعيم البحث العلمي بالمعلومات والبيانات التي تساعد في استنتاجات ومخرجات علمية رصينة تقرب الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة من أجل تلبية احتياجات الحاضر والمستقبل، ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث ليبين الدور المهم والبارز لإدارة المعرفة في إسهامها في إثراء البحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة، ويمكن طرح إشكالية البحث التي تتمحور حول السؤال الرئيس الآتي:

• كيف تسهم إدارة المعرفة في إثراء البحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة؟

ويندرج تحت هذا السؤال سؤالان فرعيان ، هما :

• ماذا نعني بإدارة المعرفة؟ وما أهميتها في إثراء البحث العلمي؟

• ما دور إدارة المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة.

**أهداف البحث: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق:**

• التعرف على أهمية إدارة المعرفة في إثراء البحث العلمي.

• والكشف عن دور إدارة المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة.

**أهمية البحث: تظهر أهمية البحث في الآتي:**

تكمن أهمية البحث في تقديم معلومات عن مفهوم إدارة المعرفة ومصادرها وأهميتها ومراحل إدارتها، وكذلك إبراز دورها والاستفادة منها في إثراء البحوث العلمية بعدّها مخزوناً من المعلومات المبنية على أسس علمية موثوقة، والحاجة إلى إدارة المعرفة في إرساء التواصل الفكري والثقافي والمعرفي لما له أثر في تنمية القدرات البحثية والمساعدة في تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع، ويؤمل أن تفيد نتائج وتوصيات هذا البحث في لفت انتباه المسؤولين عن الجامعات والمراكز البحثية إلى أهمية إدارة المعرفة في دعم البحث العلمي وحفظ نتائجه.

**منهج البحث:**

استخدم البحث المنهج الوصفي لملاءمته لطبيعة هذا البحث، لاسيما في التعرف على أهمية إدارة المعرفة في إثراء البحث العلمي، والدور الذي تقوم به في تحقيق الاستدامة.

**مصطلحات البحث:**

**إدارة المعرفة:** هي قدرة فريق المعرفة في المنظمة على استخدام تكنولوجيا المعرفة للقيام بعملية توليد المعرفة وتخزينها وتوزيعها وتطبيقها لتحقيق الأداء المتميز. (المعاني، 2009، ص371)

**التنمية المستدامة:** عرّفها (الجامعة العربية المفتوحة، 2005) على أنها: مفهوم حديث يستخدم بكثرة من قبل السياسيين ورجال الدولة في جميع أنحاء العالم، ولا يوجد اتفاق بعد حول تفسير محدد أو تعريف واحد له، ولا يزال هذا المصطلح المهم في طور التشكيل والتكوين وتعريفه محل مراجعة دائمة .

## أهمية إدارة المعرفة في إثراء البحث العلمي :

إن الاعتراف بالمعرفة بوصفها قوة جوهرية وحيوية، وضع تحديات أمام مجتمعات المعرفة للبحث في أفضل السبل لإدارتها، فضلاً عن أنها الأساس الحقيقي لكيفية تكوّن وبناء المجتمعات وتطورها ونضجها وإعادة هندستها، وهذه التحولات تشير إلى الطريقة التي ينبغي أن تؤدي بها الأعمال، لقد بدأت إدارة المعرفة تحتل مكانتها بوصفها تطوراً فكرياً مهماً في العالم اليوم؛ لإدراك المؤسسات والمنظمات أن معرفة من دون إدارة ليست ذات نفع، فالمعرفة في غالبها ضمنية وتحتاج إلى الكشف عنها وتشخيصها وتوليدها من جديد و تخزينها وتوزيعها ومن ثم استعمالها بالتطبيق وإعادة استعمالها مرات عدة .(نعمة،2011، ص7)

## مفهوم إدارة المعرفة:

إدارة المعرفة هي : القدرة على إيصال المعلومات الصحيحة إلى الأشخاص المناسبين في الوقت المناسب وبالشكل المناسب، وهي الجهد المنظم الموجه من قبل الهيئة من أجل تحديد وجمع وتصنيف وتنظيم وتخزين ونشر وتبادل كافة أنواع المعارف ذات العلاقة بعمل الهيئة، لتكون جاهزة للتداول ومن ثم نقل وتحويل المعلومات المهمة والخبرات التي يمتلكها الأشخاص المناسبون وفي الوقت المناسب، ليتم تضمينها في الأنشطة الإدارية المختلفة، وتوظيفها في التخطيط الاستراتيجي وصنع القرارات، وحل المشكلات، وإدارة العمليات. (الخرابشة، 2016)

لقد تناول الباحثون إدارة المعرفة من منظورات مختلفة تبعاً لاختلاف اختصاصاتهم وخلفياتهم العلمية: فعرفها "لا ودون" بأنها: عملية إدارة المعلومات المخزنة في المنظمة بصورة نظامية كفؤة.

ويرى (سيد علي، 2013) أن إدارة المعرفة هي : تخطيط ومشاركتها وتطويرها واستخدامها من قبل الأفراد والجماعات من أجل تحقيق أهداف المنظمة وتنظيم ورقابة وتنسيق وتوليف المعرفة، وكافة الأمور المتعلقة برأس المال الفكري والعمليات والقدرات والإمكانات الشخصية والتنظيمية لتحقيق أكبر ما يمكن من التأثير الإيجابي في الميزة التنافسية التي تسعى إليها المنظمة، بالإضافة إلى العمل على إدامة المعرفة واستغلالها ونشرها واستثمارها، وتوفير التسهيلات اللازمة لها مثل أفراد المعرفة والحاسبات والشبكات وغيره.

تعد إدارة المعرفة من أحدث الأساليب الإدارية التي يتم اعتمادها في المؤسسات المعاصرة، وبرزت بكثرة في أدبيات الإدارة المعاصرة، وهي تطرح رؤية شاملة تهدف إلى جعل المعرفة محوراً لأنشطة المؤسسة، حيث التركيز على هذه الأنشطة المعرفية أصبح هاجس المسؤولين لبناء منظومة المعرفة القوية داخل المؤسسة تهدف إلى جلب المعرفة الثمينة والمحافظة عليها وتميبتها واستغلالها لتحقيق الإنجازات الصعبة، وتكون بمثابة قاعدة صلبة لبناء أداء مستدام متميز . (بوزداوي، 2014، ص24)

وتكمن أهمية إدارة المعرفة في التحول الجيد في بيئة الأعمال ، وفي بعد النظر والتفوق في الأداء والإبداع والقدرة على التكيف والتطور المطرد في التقنية، وما ينتج عنه من تغيير في المفاهيم وتأثيره في الكلفة، بمعنى أن إدارة المعرفة مهمة لأنها تهتم بالموارد المالية والمادية والتقنيات الإدارية وكيفية تحقيق الميزة التنافسية والبقاء في السوق ومواجهة التحديات التي تواجه المؤسسات، ويشير (التميمي، 2010، ص9) إلى أن أهمية إدارة المعرفة تتمثل في الآتي:

- التقنيات الجديدة للمعلومات والاتصال لتشجيع التعاون في المؤسسة.
- استخدام مراكز عمل لخلق التعاون والحفاظ على إدارة المعرفة.
- الحصول على كميات كبيرة في كل المعلومات.
- خلق قواعد حركية لفائدة حقيقية من المعلومات والاتصال لتشجيع التعاون.
- ربط كل المعارف والمعلومات والخبرات لتطوير المؤسسات.

**مراحل إدارة المعرفة** حددت (لجنة المعرفة والابتكار مملكة الاردن، 2020) مراحل إدارة المعرفة كما يأتي:

- 1- تشخيص المعرفة: وتبدأ هذه المرحلة بتعرف المعرفة والبحث عن مكان وجودها، وعمل مقارنة بين الموجودات الحالية للمعرفة في المنظمة وموجودات المعرفة المطلوبة للمنظمة، بحيث يكون الفارق بين الموجود الحالي والمطلوب يشير إلى مقدار الجهود التي تحتاجها المنظمة وصولاً إلى الابتكار المنشود.
2. اكتساب المعرفة: وتمثل هذه المرحلة الحصول على المعرفة من مراجعها ومصادرها الأصلية ، سواء أكانت داخلية أم خارجية.
3. توليد المعرفة: ويعني ذلك ابتكار المعرفة من خلال مشاركة فرق العمل والزملاء في إنتاج معرفة جديدة تختلف عن السابقة.
4. تخزين المعرفة: وتمثل هذه المرحلة الجسر الذي يربط بين جمع المعرفة واسترجاعها، فيما تشكل مستودعات المعرفة محوراً مركزياً في المنظمات التي تعتمد بشكل كبير على المعرفة، فتقوم بالإشراف المباشر على المخزون المعرفي وإدارته لمواجهة فرص التغيير المستقبلي.
5. تطوير المعرفة وتوزيعها: تتم هذه العملية من خلال تعزيز قدرات ومهارات وكفايات القائمين على إدارة المعرفة، والعمل على استقطاب أفضل الكفاءات في مجال المعرفة.
6. تطبيق المعرفة: ويؤدي هذا إلى تحسين مستوى تعميق المعرفة، ولا شك أن هذه المرحلة تعد الأهم فلا أهمية للمعرفة اكتساباً وتوليداً وتخزيناً وتطويراً إذا لم يرافقها مباشرة عمليات تطبيق على أرض الواقع. وقد ازدادت أهمية إدارة المعرفة في السنوات الأخيرة واكتسبت اعترافاً متزايداً كممارسة عملية وآليات تنفيذ، كونها تؤدي دوراً حاسماً في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، وقد ركز أغلب الباحثين على إنها عملية



- وثقافة تنظيمية تهتم بعمليات تشخيص المعرفة، وتحديد أهدافها وتوليدها و تخزينها وتوزيعها وتطبيقها. ويمكن القول بأن توافر إدارة فاعلة للمعرفة يعني إمكانية تحقيق الآتي: (حسين، 2011، ص38)
- تنمية رأس المال البشري وتطويره.
  - إدارة قواعد متينة للنظم المعلوماتية وبنائها.
  - تطوير معارف وتقنيات جديدة.
  - إدارة التعاضد أو التشابك بأشكاله المختلفة (الشراكة بالمعرفة، استيراد المعرفة، مشروعات البحث والتطوير).

### مصادر المعرفة:

- 1- المعرفة الداخلية: وهي المعرفة المتوفرة داخل الهيئة، ومن الممكن استخدامها والاستفادة منها بشكل مباشر، وذلك من خلال تبني استراتيجيات اتصالات داخلية فعالة.
- 2- المعرفة الخارجية وهي : المعرفة التي تم استحداثها خارج الهيئة ويجب التعديل عليها قبل استخدامها بشكل يخدم أهداف الهيئة، من خلال تبني استراتيجيات بالتنسيق مع الشركاء وأصحاب المصلحة والمعنيين ، وتحديد البيانات المطلوبة ووضع الآليات اللازمة لإدارتها.

### عمليات إدارة المعرفة:

- تمر عملية إدارة المعرفة بعدد من المراحل، هي:
- تحليل الفجوات المعرفية- وتنظيم المعرفة- اكتساب وتوليد المعرفة- تخزين المعرفة وحمايتها- نقل المعرفة واستخدامها إدامة حيوية- القاعدة المعرفية.

### عناصر إدارة المعرفة:

- تتمثل عناصر إدارة المعرفة فيما يأتي :
- 1- العمليات: إجراءات سير العمل.
  - 2- العاملون: مهارات العمل والعمل بروح الفريق والمشاركة والإبداع والابتكار.
  - 3- التكنولوجيا: تخزين المعلومات بشبكات المعلومات الداخلية والخارجية لنقل المعرفة وتبادلها.
  - 4- المحتوى: البيانات والمعلومات والأبحاث وبراءة الاختراعات والمهارات. ( لجنة إدارة المعرفة والابتكار مملكة الأردن 2020م)

### أنواع المعرفة :

- تصنّف المعرفة، في مجال إدارة المعرفة، إلى نوعين رئيسيين هما:
- أ- المعرفة الظاهرة: وهي : المعرفة التي يمكن للأفراد تقاسمها فيما بينهم، وتشمل كلاً من البيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها وتخزينها، وكذلك البيانات والمعلومات المخزنة التي تتعلق

بالسياسات والإجراءات والبرامج والمستندات الخاصة بالمنظمة، بالإضافة إلى أسس التقويم والتشغيل والاتصال ومعاييرها، ومختلف العمليات الوظيفية.

ب- المعرفة الضمنية: هي المعرفة المخفية، وتشير إلى المهارات الموجودة داخل عقل ولب كل فرد والتي يصعب نقلها وتحويلها للآخرين، وليس من السهل فهمها، وهذا النوع من المعرفة يصعب إدارته والتحكم فيه لأنه موجود في رؤوس مالكيها فقط، إلا أنه يمكن استثمارها من خلال بعض الممارسات الخاصة بذلك وتحويل بعض المعرفة الضمنية إلى ظاهرة عن طريق ملاحظة الممارسات العملية، وتدوينها بنشرات وكتيبات لتصبح معلومات. (معيف، مريزيق، 2020، ص242)

### حفظ وتخزين المعلومات:

عمليات حفظ وتخزين المعلومات هي تلك العمليات التي تشمل الاحتفاظ والإدانة والبحث والوصول والاسترجاع والمكان، وتشير عملية حفظ وتخزين المعرفة إلى أهمية الذاكرة التنظيمية، فالمنظمات تواجه خطراً كبيراً نتيجة لفقدانها لكثير من المعرفة التي يحملها الأفراد الذين يغادرونها لسبب أو لآخر، ومن هنا بات خزن المعرفة والاحتفاظ بها مهم جداً، لاسيما للمؤسسات البحثية وللمنظمات التي تعاني من معدلات عالية لدوران العمل التي تعتمد على التوظيف والاستخدام وتوليد المعرفة وتخزينها. (البطران، 2022، ص10)

تعد المؤسسات التربوية كالجامعات والكليات والمراكز البحثية من أكثر البيئات مناسبة لتطبيق مفهوم إدارة المعرفة، بل تكاد تكون الأكثر احتياجاً لتطبيق هذا المفهوم مقارنة بغيرها من المنظمات، وذلك انطلاقاً من الدور المناط بها في المجتمع، إذ إن الجامعات والكليات بمختلف أنواعها وأنماطها هي المسؤولة عن إعداد وتهيئة الكوادر البشرية المؤهلة والمدرّبة، والتي تعد العنصر الحيوي لجميع عمليات التنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة، ما يستلزم ضرورة الاهتمام وتبني المفاهيم والأساليب والممارسات الحديثة في الإدارة التي تسهم في الرفع من مستوى الأداء (التعليمي، البحثي، الابتكاري)، ويؤدي إلى الارتقاء بمستوى جودة مخرجاتها. (أبو خضير، 2009)

يشكل البحث العلمي أهمية كبيرة جداً بالنسبة إلى الباحث وإلى المجتمع على حد سواء، فهو يزيد في خبرة الباحث وفي معرفته ويساعده على فهم الواقع المحيط، ويمنحه القدرة على تحليل الظواهر الطبيعية وغير الطبيعية، وعلى التوصل إلى حقائق جديدة ومفيدة عن طريق استخدام المنهج العلمي، والاطلاع على المصادر والكتب والنتائج العلمية في مجال التخصص المنوط به. (البهلول، 2021، ص 57)

والحديث عن أهمية البحث ودوره الفعّال في التقدم والتنمية، فإنّ تقدم الدول مرهون بمدى اهتمامها بالبحث العلمي، والأخذ به وتوظيفه واستثمار نتائجه، حيث إنّ التقدم الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين لم

يعد يمر عبر المواد الخام، إنما يمر عبر العقل الإنساني المنتج، لذا تعد المعرفة هي أكثر أنواع القوة فعالية وإيجابياً وتأثيراً. (الشهراني، 2020، ص 568)

وفي هذا الصدد تقترح (البهلول، 2021، ص 85) إقامة هياكل متخصصة لرصد المعلومات والإحصاءات على المستوى الوطني، ولماذا لا يكون على المستوى العربي أيضاً، بالإضافة إلى توفير بنية تحتية معلوماتية (الربط بشبكة الانترنت والاشتراك في المواقع العلمية المتخصصة)، وبيئة علمية شبيهة بتلك التي توفرها الدول المتقدمة التي تستقطب المواهب، والتشجيع المعنوي والمادي للباحثين.

### المؤشرات العالمية لتقييم البحث والتطوير:

يؤكد تقرير (معهد اليونيسكو للإحصاء 2022، ص 6-9) "منهجيات قياس البحث والتطوير التجريبي ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة" على تعزيز البحث العلمي، وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بحلول عام (2030)، وتشجيع الابتكار وتحقيق زيادة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص، ويشير إلى أن البحث والتطوير يغطي ثلاثة أنواع من النشاط:

**البحث الأساسي:** (لاكتساب معرفة جديدة، دون أي تطبيق معين أو استخدام في العرض) .

**البحث التطبيقي:** (لاكتساب معرفة جديدة، وموجه نحو غاية محددة عملية أو هدف)

**التطوير التجريبي:** (موجه لإنتاج منتجات جديدة أو عمليات أو تحسين المنتجات أو العمليات الحالية) ويؤكد التقرير على أن للبحث والتطوير سمات مشتركة:

- ✓ رواية (تهدف إلى نتائج جديدة)
  - ✓ إبداعية (بناءً على مفاهيم أصلية؛ ليس واضحاً)
  - ✓ غير مؤكدة (النتيجة، والتكلفة، تخصيص الوقت غير معروف مسبقاً)
  - ✓ تنظيمية (مخططة ومدرجة في الميزانية)
  - ✓ قابلة للتحويل و/أو استنساخها (إمكانية نقل معرفة جديدة/إعادة إنتاج النتائج)
- يجب استيفاء جميع المعايير الخمسة على الأقل من حيث المبدأ، في كل مرة يجري فيها تنفيذ نشاط البحث

والتطوير سواء على أساس مستمر أو عرضي.

وهناك مؤشرات عدة وضعتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO)

لأجل تقييم البحث والتطوير في مختلف دول العالم ، ومن أهمها:

- 1- معدل الإنفاق على برامج البحث العلمي والتطوير من الناتج القومي : يعد هذا المؤشر في غاية الأهمية ، إذ يعكس مدى تطور وتقدم منظومة البحث العلمي والتطوير في أي دولة، ففي الدول المتقدمة يتراوح هذا المعدل ما بين ( % 2.75 (وأقل من) % 0.5) لذا يتم تصنيف الدول في مجال البحث والتطوير على أساس معدل ما تنفقه على البحث العلمي من الناتج القومي.
  - 2- النشر العلمي والتنوع في المجالات البحثية : تعد البحوث المنشورة من أهم مخرجات البحث والتطوير، وإن محتويات النشر تخضع لضوابط الجودة من خلال شروط تحددها الدوريات العلمية، وتشير بعض الإحصاءات إلى أن حوالي (% 75) من البحوث المنشورة في العالم يقوم بها عدد محدود من الدول المتقدمة بزيادة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول المجموعة الأوروبية.
  - 3- أعداد المشاركين بالبحث العلمي والتطوير: يتمثل بعدد الباحثين في مجال البحث العلمي والتطوير الذي يتباين من دولة إلى أخرى، إذ يتزايد هذا العدد في الدول المتقدمة بخلاف الدول النامية التي ينخفض فيها عدد المشتغلين فيه.
  - 4- براءات الاختراع : تعد براءات الاختراع مؤشراً لتقدم الدول وللنشاط التقني بمعنى الاستفادة من المعرفة العلمية والأبحاث، وتحويلها إلى تقنية عملية تعود بالنفع، وهناك العديد من براءات الاختراع التي سجلت في مختلف دول العالم لتصدر كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي قائمة الدول المسجلة لبراءات الاختراع. (بلهادف، 2019، ص 5)
- تتجلى أهمية إدارة المعرفة في جوانب عدة:
- تنظيم المعلومات: توفر إدارة المعرفة الهياكل اللازمة لتخزين واسترجاع المعلومات بشكل فعال، ما يسهل على الباحثين الوصول إلى البيانات اللازمة لدراساتهم.
  - تعزيز التعاون: تشجع إدارة المعرفة على التعاون بين الباحثين من مختلف التخصصات، ما يساعد في تبادل الأفكار والممارسات الجيدة.
  - تحفيز الابتكار: من خلال إدارة المعرفة، يمكن للباحثين الاستفادة من المعرفة السابقة لتطوير أفكار جديدة وحلول مبتكرة للتحديات البحثية.
  - دعم اتخاذ القرارات: توفر المعلومات المدارة بشكل جيد أدوات لدعم اتخاذ القرارات العلمية المبنيّة على بيانات دقيقة.
  - تحقيق التنمية المستدامة: تسهم إدارة المعرفة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز البحث العلمي الذي يركز على التحديات الاجتماعية والبيئية. (بوزيداوي ، 2014، ص 50-51)
- ونخلص إلى أن إدارة المعرفة أداة رئيسة لتطوير البحث العلمي، حيث تسهم في تخزين وتنظيم المعرفة والبيانات والمعارف، وتسهيل وصول المؤسسات والباحثين إلى المعلومات والبيانات والإحصاءات،

وتساعد على تبادل الخبرات بما يخدم ويطور البحث العلمي، وأيضاً تعزز إدارة المعرفة الكفاءة البحثية والابتكار، ما يؤدي إلى نتائج علمية أكثر جودة، ويمكن القول إن إدارة المعرفة لها دور حيوي في تعزيز البحث العلمي، ما يسهم في تطوير وإيجاد حلول فعّالة ومستدامة للتحديات المعاصرة.

### دور إدارة المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة :

لقد ظهر مصطلح التنمية المستدامة عندما قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في دورته (45) عام 1968 باتخاذ قرار أكد فيه الحاجة العاجلة لإجراء مكثف على المستويين الوطني والدولي للحد من المخاطر التي تواجه البيئة الإنسانية لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي سليم. ثم عُقد في عام 1972 مؤتمر "استوكهولم" في السويد معلناً أن حماية البيئة البشرية وتحسينها قضية رئيسة تمس رفاهية الشعوب، والعمل على تحسين وحماية البيئة البشرية لصالح مواطنيها. وفي أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة الذي طالب بأن يشمل التخطيط للتنمية في كل دولة وضع استراتيجيات لحفظ الطبيعة لتحقيق تنمية قابلة للاستمرار على أساس التعاون الدولي والعلاقات المتبادلة بين الناس والموارد والذي أكدته عام 1987 لجنة مشكّلة لهذا الغرض مؤكدة على تحقيق التنمية القابلة للاستمرار من دون ضرر بيئي. وفي عام 1990 م أقر مؤتمر العمل الدولي اعتماد فكرة التنمية المستدامة كأساس لكل أنشطة منظمة العمل الدولي، مؤكداً على ضرورة أن تُعرف الأهداف والأنشطة البيئية في إطار الأهداف الإنمائية، وأن توضع سياسات التنمية بما يتناسب والاستخدام المنسق للموارد، وتزامن معه في عام 1992 م انعقاد مؤتمر في ريودي جانيرو بالبرازيل وهو قمة الأرض وقمة كوبنهاجن 1995 أكدت على ضرورة التنمية المستدامة. وفي عام 2002 م عقد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في "جوهانسبرج" بجنوب أفريقيا وأقر ضرورة حماية البيئة المشتركة والقضاء على الفقر وتحسين قدرة الدول النامية على التصدي لتحديات العولمة ومجابهتها، والحد من المشاكل الصحية المتصلة بالبيئة. (أبو النصر، محمد، 2017، ص7)

### مفهوم التنمية المستدامة:

كأي مصطلح علمي يوجد كثير من التعريفات للتنمية المستدامة ، وقد اختار البحث تعريفاً أكثر انتشاراً للتنمية المستدامة نشرته (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية 1987م) على أنها : "التنمية التي تحقق حاجة الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة عن تحقيق حاجاتها" ويرى (حسن، 2016 ) أنها: تحديث لمفهوم التنمية بما يتناسب ويتلاءم مع متطلبات العصر الحاضر، أي بما يراعي الموارد الاقتصادية والبيئية المتاحة والممكن إتاحتها مستقبلاً لتحقيق التنمية".

التنمية المستدامة أو التنمية المستمرة تتصف بمجموعة من الخصائص ، منها: أن الإنسان هو هدفها وغايتها ووسيلتها، مع تأكيدها على التوازن بين البيئة بأبعادها المختلفة والمتنوعة، وحرصها على تحقيق كل من تنمية الموارد الطبيعية والبشرية دون أي إسراف أو تبذير ووفق استراتيجية حالية ومستقبلية محددة ومخططة بشكل جماعي وتعاوني، وقائمة على بحث علمي سليم، وذلك لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل، وعلى أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الثقافية والحضارية لكل مجتمع. (أبو النصر، محمد، 2017، ص17)

وترى منظمة الأمم المتحدة (1987) أن أهداف التنمية المستدامة تتمثل في:

- 1- تحقيق النمو الاقتصادي .
- 2- تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية .
- 3- ترشيد استخدام جميع أنواع الموارد .
- 4- حفظ الموارد الطبيعية والبيئية من أجل الأجيال القادمة .
- 5- التنمية الاجتماعية.

يمكن تحديد ثلاثة مجالات للتنمية المستدامة كما حددها (أبو النصر، محمد، 2017) وهي كالآتي :

1. التنمية الاقتصادية.
2. التنمية الاجتماعية.
3. التنمية البيئية.

التنمية الاقتصادية :

يقصد بالتنمية الاقتصادية Economic Development بشكل عام الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة، والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة، وتشير التنمية الاقتصادية كذلك إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة، من بينها : رأس المال البشري ، والبنية التحتية الأساسية ، والتنافس الإقليمي ، والاستدامة البيئية ، والشمولية ، والاجتماعية ، والصحة ، والأمن ، والقراءة والكتابة.

2- التنمية الاجتماعية: ويقصد بالتنمية الاجتماعية (Social Development) على أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة وتحسين مستوى التعليم والثقافة والوعي والسياسة والصحة لديه، وإتاحة فرص الحرية والمشاركة له. وتهتم التنمية الاجتماعية من حيث الاختصاص بقطاعين ، هما: الحكومة ، ومنظمات المجتمع المدني.

3- التنمية البيئية:

التنمية البيئية Environmental Development هي : نوع من التنمية للبيئة التي حولنا بهدف المحافظة عليها وعلى مواردها الطبيعية، وحمايتها من التلوث والعمل على تحقيق التوازن والتنوع

والاستمرارية لها، وإشباع حاجات الأجيال الحالية مع عمل حساب الأجيال القادمة أو المستقبلية، ومن أسس التنمية البيئية الاعتماد على الذات وتحقيق تعايش متبادل بين الإنسان والبيئة.

### صور التنمية المستدامة :

وتشمل جوانب عدة ، منها:

- الطاقة المتجددة: كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الهيدروكهربائية التي تقلل من اعتمادنا على الوقود الأحفوري.
- الزراعة المستدامة: التي تحافظ على البيئة، وتقلل من استخدام المواد الكيميائية، وتحمي الموارد الطبيعية.
- المدن الخضراء: التي تشجع على استخدام وسائل النقل العامة والدراجات الهوائية، وتدعم وجود المساحات الخضراء والمباني الصديقة للبيئة.
- إدارة المياه: من خلال تقنيات جمع مياه الأمطار، وإعادة استخدام المياه للحفاظ على هذا المورد الثمين.
- الحفاظ على التنوع البيولوجي: عن طريق حماية الأنواع المهددة بالانقراض والحفاظ على النظم البيئية الطبيعية.

التعليم والتنوعية: زيادة الوعي حول أهمية التنمية المستدامة وتشجيع الممارسات الصديقة للبيئة.(العلوش، سامر، 2023)

وتشير (البطران، 2022، ص19) إلى أنه يمكن القول أن التنمية البشرية المستدامة تسعى إلى تحسين نوعية حياة الناس، ولكن ليس على حساب البيئة، وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية تراعى فيها قدرة تجدد تلك الموارد، وإنتاج أقل للنفايات، بحيث تستطيع البيئة امتصاصها وتمثيلها على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة من العالم مرهون بصحة البيئة التي يعيشون فيها، وبات من الضروري على الجامعات التوجه نحو الاستدامة في التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة من خلال الاستفادة من استراتيجيات إدارة المعرفة في أداؤها لتحقيق مستويات عالية من التميز، كونها تؤثر في إنجاز أعمالها ، وبذا تحقق التنمية البشرية والاقتصادية المنشودة.

وقد اعتمدت الحكومات في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + 20)، الذي عقد في (ريو دي جانيرو) بالبرازيل، خلال الفترة من 20 إلى 22 يونيو 2012، الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، أن إحداث تحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين هو شرط

مسبق لتحقيق التنمية المستدامة، وستجمع الموائد المستديرة الوزارية التجارب على المستوى الوطني والإقليمي المتعلقة بسياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين لتوجيه تصميم هذه البرامج، وستوفر للوزراء فرصة تحديد أهدافهم الاستراتيجية باستخدام مجموعة متنوعة من السياسات والتدابير الطوعية للمساعدة في تنفيذ إطار العمل والوصول إلى التنمية المستدامة. إن معالجة الروابط بين المسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية - في الماضي والحاضر والمستقبل - هو أمر أساسي لتحديد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الوثيقة الصلة بالسياسات على مختلف المستويات من أجل تحقيق تطلعات الدول الأعضاء، كما أن وجود نهج يستند إلى الروابط البيئية هو أمر استراتيجي لوضع أهداف للتنمية المستدامة وثيقة الصلة بالسياسات والسماح بتطبيق إجراءات يمكن التحقق منها لتحقيق نتائج متعددة على مختلف الصعد، وخلال إطار زمني معين يتراوح من 5-15 سنة على الأقل، بيد أن توفير بيانات ومعلومات موثقة ونظم رصد دقيقة لتحديد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المترابطة تشكل تحدياً أكبر. (المنتدى البيئي الوزاري العالمي، 2017، ص2)

ويعمل البحث العلمي على إضافة المعلومات الجديدة، وتصحيح بعض المعلومات والظواهر التي نعيشها، كما يفيد أيضاً في التغلب على الصعوبات التي تواجهها سواء كانت سياسية أو بيئية أو اقتصادية أو اجتماعية، ويمكن القول: إنه في وقتنا الحاضر أصبح البحث العلمي واحداً من المجالات المهمة التي تجعل الدول تسارع خطواتها في التطور بسرعة هائلة، وتواجه مشكلاتها بطرائق علمية، ويرجع ذلك إلى الأسلوب العلمي، والبحث الذي يتوخى الحقيقة في ميدان التجربة والمشاهدة، ولا يكفي باستنباطها من التأمل أو أقوال الفلاسفة. (المنتدى البيئي الوزاري العالمي، 2017)

وتأسيساً على ما تقدم يتضح جلياً أن للمعرفة المنظمة ومخرجات البحث العلمي دوراً حيوياً في المساعدة لتحقيق التنمية المستدامة، بعدّها مصدرًا من مصادر تحقيق السياسات المستقبلية، وتطوير وتنظيم المعرفة في ذات الوقت، والتي تساعد بدورها في تحقيق التنمية المستدامة، وتقرُّ بأهمية الاستدامة من جميع الجوانب (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية) والقدرة على تشكيل فهم أفضل والتأثير في البيئة والمجتمع، وتعزيز التفاعل بين المؤسسات والمنظمات بالمجتمع.

ويعد البحث العلمي المحرك الرئيس لعملية التنمية المستدامة، وتعد المعرفة المنظمة والمخزنة بشكل علمي داعم ورئيس للبحث العلمي الرصين، ومن خلال البحث العلمي القائم على البيانات والمعارف تستطيع المؤسسات البحثية مواجهة قضايا التنمية وتشخيص المشكلات الاقتصادية المختلفة. إن تطوير إدارة المعرفة وربطها بالبحث العلمي أمر ذو أهمية قصوى لتلبية متطلبات التنمية المستدامة، وذلك من خلال ربط البحث العلمي بالاقتصاد والتنمية، ونستطيع القول إن البحث العلمي المستمد المعتمد على المخزون المعرفي يمكن أن يحقق أهداف التنمية المستدامة.



وختامًا قدّم البحث مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها تتلخص بالنقاط الآتية:  
الاستنتاجات:

- 1- ضعف توافر متطلبات تطبيق إدارة المعرفة بالجامعات الليبية بالرغم من أهميتها في إثراء البحث العلمي.
- 2- إدارة المعرفة سمة من سمات التطور في عصر التكنولوجيا، وأهم مؤشر يمكن من خلاله أن تقيس مدى تقدم الدول والمنظمات والمؤسسات العلمية والبحثية، وقدرتها على الإسهامات الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة.
- 3- تختلف تأثير البيانات والنتائج للبحوث والدراسات حسب اعتمادها على قاعدة بيانات ومعلومات ذات جودة وتعتمد على منظومة المعرفة المبوِّية (إدارة المعرفة).
- 4- ترجع أهمية إدارة المعرفة في القدرة على إنتاج المعرفة بالاعتماد على البحث العلمي والحصول على المعلومات والمعارف والبيانات من مصادر مختلفة، وتخزينها واسترجاعها بسهولة وقت الحاجة.

#### التوصيات:

- 1- ضرورة تبني المنظمات والمؤسسات لاسيما البحثية أسس ومبادئ إدارة المعرفة، وجعلها أساسًا في عمليات البحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة.
- 2- تبني استراتيجية وطنية تدعم خطة تنفيذية تضمن تحقيق التحول إلى مجتمع المعرفة للوصول إلى النمو الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة.
- 3- الشراكة بين الجامعات ومراكز البحوث والدراسات ومؤسسات الدولة والوزارات في تبادل المعلومات ونتائج البحوث العلمية من خلال إدارة المعرفة لتفادي الاخفاقات والأخطاء البشرية والكوارث الطبيعية، ولتحقيق التطور والاستدامة.
- 4- الانفتاح على المؤسسات والمنظمات العالمية للاطلاع على الاستراتيجيات والأساليب العلمية الحديثة لإدارة المعرفة وترسيخ التعاون العملي والعلمي.
- 5- إعداد برامج تدريبية حديثة ومنتظمة وبشكل دوري لنشر وترسيخ ثقافة إدارة المعرفة والتأكيد على أهميتها في إثراء البحث العلمي وتنظيم المعلومات والمعارف.
- 6- تنمية وترسيخ ثقافة التنمية المستدامة في المجتمع، وربطه بالبحث العلمي وإدارة المعرفة لمواكبة التطور الحاصل بالمجتمعات العالمية.

7- تحويل المؤسسات التعليمية إلى حاضنات تعليمية، وبيئات نشطة يتفاعل فيها المتعلمون مع المعرفة، وتكليف المتعلمين بالبحث عن المعرفة في مصادرها المتنوعة، وإعداد مشاريع وأبحاث من إنتاجهم.

## المراجع

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية الخرج من الأزق، 2023-2024.
2. بوزيد هدى، 2019، دور إدارة المعرفة في تطوير البحث العلمي بالجامعات، دراسة حالة عينة من الجامعات الجزائرية.
3. خالد عبد الله، جاسم جرجيس، 2014، إدارة المعرفة: مفهومها، وأهميتها، وواقع تطبيقها في المكتبات العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر مديريها، دراسة منشورة في <https://www.qscience.com/docserver/fulltext/qpro>
4. نغم حسين نعمة، 2011، إدارة المعرفة ودورها في بناء المجتمع المعرفي وتحقيق التنمية البشرية المستدامة، جامعة النهريين، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، ع4.
5. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) 2020، تقرير المؤشرات المواضيعية لدور الثقافة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام (2015-2030)
6. جامعة الملك عبد العزيز، 2006، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، مركز الإنتاج الإعلامي، جدة.
7. المبروك، خيرية عمر، 2015، مدى ممارسة عمليات إدارة المعرفة بالأكاديمية الليبية طرابلس، الأكاديمية الليبية طرابلس.
8. بركة، سامي، 2020، فلسفة إدارة المعرفة بين النشأة والتطور، مجلة رواق الحكمة، ع7.
9. البطران، شيماء، 2023، العلاقة التأثيرية لإدارة المعرفة علي تحقيق التنمية البشرية المستدامة في ظل وجود البراعة التنظيمية كمتغير وسيط دراسة تطبيقية على جامعة المنوفية، مجلة البحوث المالية والتجارية، ج23، ع3.
10. المعاني، أيمن، 2009، " اتجاهات المديرين في مراكز الوزارات الأردنية لدور إدارة المعرفة في الأداء الوظيفي"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 5، ع 3.
11. الجامعة العربية المفتوحة (2005) قضايا ومشكلات التنمية في الوطن العربية، الطبعة الأولى .
12. الخرابشة، عمر، 2016، درجة تطبيق إدارة المعرفة في جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئتها التدريسية، مجلة العلوم التربوية، المجلد 43، ملحق 5.

13. سيد علي، أسامة محمد، 2013، إدارة المعرفة، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا.
14. بوزيداوي، محمد، 2014، إدارة المعرفة كأساس لتحقيق أداء مستدام و متميز دراسة حالة جامعة زيان عاشور بالجلفة" - رسالة ماجستير - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
15. طارق التميمي، 2010، أساسيات إدارة المعرفة، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية الإدارة والاقتصاد، الدنمارك.
16. استراتيجية إدارة المعرفة (2021- 2024) إعداد لجنة إدارة المعرفة والابتكار هيئة الإعلام مملكة الأردن 2020م.
17. معيف، كمال ومريزيق، عاشور، 2020، إدارة المعرفة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة للموارد البشرية في المنظمات المتعلمة - دراسة حالة المؤسسة عين الدفلى ENIEM فرع EIMS الصناعية للعتاد الصحي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ج16، ع22.
18. أبو خضير، إيمان، 2009، تطبيقات إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي: أفكار وممارسات، بحث مقدم للمؤتمر الدولي للتنمية الإدارية بمعهد الإدارة العامة، السعودية.
19. البهلول، هادية، 2021، واقع البحث العلمي في البلدان العربية: المعوقات ومقترحات للتطوير (حالة تونس) ، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، ع 5.
20. الشهراني، 2020، خلود، آليات تفعيل الاستفادة من نتائج البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي بالجامعات الأهلية بمدينة الرياض، المجلة العربية للنشر العلمي، ع18.
21. معهد اليونيسكو للإحصاء، 2022، منهجيات قياس البحث والتطوير التجريبي (مؤشرات أهداف التنمية المستدامة).
22. بلهادف، رحمة، 2019، واقع البحث والتطوير والابتكار في دول المغرب العربي، جامعة مستغانم الجزائر.
23. بوزيداوي، محمد، 2014، إدارة المعرفة كأساس لتحقيق أداء مستدام و متميز دراسة حالة جامعة زيان عاشور بالجلفة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.
24. فؤاد حسين حسن، 2016، مفاهيم التنمية والتنمية المستدامة ، جامعة طوان ، كلية الخدمة الاجتماعية، القاهرة.
25. أبو النصر مدحت ومحمد، ياسين مدحت، 2017، التنمية المستدامة مفهومها - أبعادها - مؤشراتها، دار الكتب المصرية، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة.

26. العلوش، سامر، 2023، التنمية المستدامة: أفضل استراتيجيات لحماية المستقبل، مقال منشور في <https://masarat-sy.org/>

27. التحديات البيئية ضمن التنمية المستدامة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين، قضايا السياسات العامة: القضايا الناشئة في مجال السياسات العامة ، الدورة السابعة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي نيروبي، 18 - 22 /فبراير 2013.